

منظمة العمل العربية

# استراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني

منذر واصف المصري

# عناصر التنمية الاقتصادية الشاملة

- تحقيق نمو اقتصادي مناسب.
- التشغيل وتطوير فرص العمل والحد من البطالة.
- التوزيع العادل للثروة.

# المنظومة العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني المستويات والنماذج

أ. التدريب والتعليم المهني والتقني النظامي.

- التعليم التقني.
- التعليم المهني.
- التدريب المهني.

ب. التدريب والتعليم المهني غير النظامي.

# المنظومة العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني

## نقاط القوة

- توافر البنية التحتية الأساسية.
- الشمولية والانتشار في كثير من الأقطار العربية.
- توافر الهياكل والهيئات المشرفة.
- التكامل مع المنظومة التعليمية.
- توافر التكاملية في أسواق العمل العربي
- (توافر عمالة فائضة في بعض الأقطار وحاجة للعمالة الخارجية في بعضها الآخر).

# المنظومة العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني الفرص

- الحاجة لكفايات جديدة أو عالية التقنيّة.
- الاعتراف بالحاجة لتطوير المدخلات والعمليات.
- التوجّه لمشاركة أصحاب العمل ومساهماتهم.
- توافر الفرص التمويلية عن طريق الدول والمنظمات.

# المنظومة العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني

## نقاط الضعف

- ضعف الاستراتيجيات الوطنية والرؤية العربية للمنظومة.
- تعدد الوزارات والهيئات والجهات المعنية مع ضعف التنسيق بينها.
- الاعتماد على قوى العرض من العمالة وضعف الموازنة بين العرض والطلب.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص.
- المركزية ومحدودية الصلاحيات لدى المؤسسة التعليمية.
- ضعف آليات التمويل.
- تدني مكانة التدريب والتعليم المهني في المجتمع.
- ضعف خدمات التوجيه والإرشاد المهني.
- ضعف نظم التدريب والتعليم المهني المستمر.
- قصور معلومات سوق العمل وشموليتها.
- قصور التدريب في مواقع العمل.

# المنظومة العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني

## التحديات

- تأثيرات العولمة والخصخصة في القطاع الاقتصادي.
- الحاجة المتزايدة لعمالة الماهرة.
- ازدياد الفئات العمرية في سن العمل.
- التوجّه لتقاييس التشغيل في القطاع العام والتركيز على حاجات القطاع الخاص.
- الحاجة لمزيد من الصلاحيات المالية والإدارية والفنية لمؤسسات التدريب والتعليم.
- الحاجة لتحسين نوعية المخرجات ومواءمتها مع الحاجات التنموية.
- ارتفاع نسبة العمالة الوافدة الأجنبية (غير العربية).

# استراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني المجالات والمحاور

1. التخطيط والحاكمية (الحوكمة).
2. التمويل.
3. الكفاءة والفاعلية.
4. التدريب والتعليم المهني والتقني غير النظامي.
5. المؤهلات العربية والمعايير المهنية.
6. نظم المعلومات.
7. دور القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي.
8. البعد الدولي.



# 1. التخطيط والحاكمة

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية ستة أهداف في مجال التخطيط والحاكمة، كتحسين المواءمة بين العرض والطلب، وتطوير النوعية، والتكامل مع منظومة تنمية الموارد البشرية، والتنسيق بين الجهات المعنية.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على اثني عشر بندا في هذا المجال، منها الانطلاق من الحاجات المجتمعية وحاجات المتعلم، وتطوير قدرات الجهات المعنية والتنسيق بينها، وتعزيز مشاركة المرأة، وتفعيل مشاركة القطاع الخاص، وتفعيل دور الاعلام، والمواءمة بين العرض والطلب، وإجراء البحوث والدراسات، وتطوير التشريعات.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على أربعة بنود في هذا المجال، وهي اعتماد هذه الاستراتيجية عربيا، ودعم الاقطار العربية في تطبيقها، وإجراء التقييم الدوري لمدى تطبيقها، وإبراز قضايا التخطيط في الدراسات والمؤتمرات.

## 2. التمويل

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية هدفين في مجال التمويل، هما تنويع وتطوير مصادر التمويل، وتحسين الكفاءة والفاعلية في التمويل.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على تسعة بنود في هذا المجال، منها تأمين التمويل المستدام، وتطوير الاستراتيجيات التمويلية، ومشاركة أصحاب العمل في التمويل، وترشيد مساهمة المتعلمين، وتنمية قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات، ومراعاة الكفاءة والاقتصاديات، ودعم الدراسات والبحوث ذات العلاقة بقضايا التمويل.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على أربعة بنود في هذا المجال، وهي التنسيق مع المنظمات الدولية في شؤون التمويل، وتمويل المشاريع المهمة على المستوى العربي، وتبادل الخبرات العربية، ودعم الدراسات والبحوث.

## 3. الكفاءة والفاعلية

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف في مجال الكفاءة والفاعلية، وهي تحسين الكفاءة الداخلية لبرامج التدريب والتعليم، وتحسين الكفاءة الخارجية لها، وبناء القدرات الوطنية في التخطيط والتنفيذ والتقويم.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على أربعة عشر بندا في هذا المجال، منها تطوير العناصر المتعلقة بالكفاءة الداخلية والخارجية، وبناء منظومة الاعتماد والترخيص وضمان الجودة، وتضمين المهارات الحياتية في البرامج، وتطوير الخدمات المتاحة للمرأة، وترشيد الروابط مع التعليم العالي، وتوفير خدمات التشغيل والتوجيه والإرشاد المهني، وتحسين مكانة التدريب والتعليم المهني، وغير ذلك.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على أربعة بنود في هذا المجال، وهي إعداد وتطوير مؤشرات عربية للتدريب والتعليم، وكذلك معايير عربية إرشادية لكفاءة وفاعلية المؤسسات، ودعم برامج تدريب المدربين، ودعم الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالكفاءة والفاعلية.

## 4. التدريب والتعليم المهني والتقني غير النظامي

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف في هذا المجال، وهي تحقيق التكامل بين التدريب والتعليم النظامي وغير النظامي، وتطوير منظومة التدريب والتعليم غير النظامي في القطاعين العام والخاص، واستثمار البرامج غير النظامية لتيسير الحراك الاجتماعي وحراك العمالة.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على تسعة بنود في هذا المجال، منها تضمين قضايا التدريب والتعليم غير النظامي في الخطط التنموية، وتطوير التشريعات، ومعايير الترخيص والاعتماد للمؤسسات، ونظم ومعايير التمويل في مجال التدريب والتعليم غير النظامي، وتوفير الخدمات للفئات الأكثر حاجة كالنساء والباحثين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم جهود القطاع التطوعي، وغير ذلك.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على بندين في هذا المجال، وهما استثمار التمثيل الثلاثي في هياكل منظمة العمل العربية لدعم التدريب والتعليم غير النظامي، ودعم الدراسات والبحوث.

# 5. المؤهلات العربية والمعايير المهنية

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية خمسة أهداف في هذا المجال، وهي تطوير اطار عربي للمؤهلات، وتطوير المعايير المهنية العربية، وتطوير منظومة شاملة لممارسة العمل المهني، ودعم السياسات المتعلقة بقضايا العمل والقوى العاملة، وتطوير معايير الأداء.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على ستة بنود في هذا المجال، وهي استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن، وتطوير أطر منح تراخيص مزاولة العمل المهني، وتطوير نظم الاختبارات المهنية ومنح الشهادات، وإنشاء هيئات وطنية للاختبارات واعتماد البرامج ومنح تراخيص مزاولة العمل، ومواكبة التطور في المعايير المهنية الدولية.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على ثلاثة بنود في هذا المجال، وهي وضع اطار شامل للمؤهلات العربية، وإعداد نماذج مؤهلات مهنية عربية، ووضع نماذج لاختبارات أداء مهنية.

## 6. نظم المعلومات

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية هدفين في مجال نظم المعلومات، وهما دعم الإمكانيات العربية في تطوير نظم معلومات الموارد البشرية، وتطوير واستخدام نظم معلومات الموارد البشرية.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على ثمانية بنود في هذا المجال، منها تفعيل استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن، وإعداد مؤشرات للتدريب والتعليم المهني والتقني، ووضع نظم وطنية لمعلومات الموارد البشرية، وتطوير القدرات المؤسسية، وتعزيز الدراسات والبحوث، واستعمال التقنيات الحديثة لجمع المعلومات ونشرها واستخدامها.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على أربعة بنود في هذا المجال، وهي تعميم وتفعيل استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن، والعمل على إعداد تصنيف عربي معياري للتعليم، وتطوير نظام عربي لمعلومات الموارد البشرية، وإنشاء نظام عربي لمعلومات مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني.

# 7. دور القطاع الخاص والقطاع غير الحكومي

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية هدفين في هذا المجال، وهما تطوير وتوسيع دور القطاع الخاص، وترشيد مساهمته في التمويل.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على ستة بنود في هذا المجال، وهي تطوير التشريعات لتعزيز دور القطاع الخاص، وتشجيع الشراكة الفاعلة له مع القطاع الحكومي، وتعزيز دوره في تنفيذ النظم والبرامج، ومنحه الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطوير قدرات القطاع التطوعي، ودعم المنحى القطاعي لدور القطاع الخاص.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على بندين في هذا المجال، وهما استثمار التمثيل الثلاثي في هياكل منظمة العمل العربية لدعم دور الشركاء الاجتماعيين ومشاركتهم، ودعم الدراسات والبحوث ذات العلاقة.

## 8. البعد الدولي

- **الأهداف:** حددت الاستراتيجية ثلاثة أهداف في مجال البعد الدولي، وهي تطوير الإمكانيات العربية للتعامل مع العمالة العربية المتنقلة والمهاجرة، ودعم التوجه نحو انشاء السوق العربية المشتركة، والتفاعل مع الخبرات الدولية.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى القطري:** اشتملت الاستراتيجية على خمسة بنود في هذا المجال، وهي استثمار معلومات الأسواق العربية والعمالة الوافدة في تصميم نظم تنمية الموارد البشرية، وتطبيق تشريعات العمل على العمالة الوافدة بطريقة متوازنة، وتقوية قنوات الاتصال مع الجهات الخارجية، والاستفادة من التطورات والتوجهات العالمية.
- **السياسات والإجراءات العامة على المستوى العربي:** اشتملت الاستراتيجية على أربعة بنود في هذا المجال، وهي انشاء نظام معلومات عربي للموارد البشرية، وتوفير المعلومات عن خصائص العمالة غير العربية، والتنسيق مع المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية، وتقوية قنوات الاتصال مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات العلاقة.



وَشَكَرًا